اسس النظام المالي والاقتصادي في المملكة العربية السعودية

ان النظام المالي و الاقتصادي في المملكة يراعي المباديء الاخلاقية والقيم النبيلة ويتقيد بها

ان النظام المالي و الاقتصادي في المملكة يقيم اعتبارا كبيرا لمبدأ الحلال والحرام

ان النظام المالي و الاقتصادي في المملكة يعتمد في تطبيقه على امرين (تربية المسلم وتقوية ضميره)(تطبيق نظام عقوبات شرعية رادعة)

ان النظام المالي و الاقتصادي في المملكة ينظر الى المال والثروة بانه نعمة وخير

ان اساس الكسب المشروع في المملكة بذل الجهد والتعرض للمخاطر وربط الغنم بالغرم

ان اساس المعاملات الاقتصادية هي علاقات تعاقدية تخضع لشروط العقد واحكامه بصفة عامة والبيوع بصفة خاصة

المباديء المالية والاقتصادية ذات الطبيعة الدستورية والتأصيل الشرعي لها

اسغلال الثروات الطبيعية
•نصت المادة ١٤ (جميع الثروات التي اودعه الله في باطن الارض او في ظاهرها او في المياه الاقليمية او في النطاق البري والبحري .....ملك للدولة

حرية الملكية الفردية وصيانتها
•نصت المادة ١٨ (تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها ولا ينزع من احد ملكه الا للمصلحة العامة على ان يعوض المالك تعويضا عادلا)

حماية الاموال العامة
•نصت المادة ١٦ من النظام الاساسي للحكم (للاموال العامة حرمتها وعلى الدولة حمايتها وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها)

واجب الزكاة
•نصت المادة ١٢ من النظام الاساسي للحكم (تجبى الزكاة وتنفق في مصارفها الشرعية)

العدالة في الضرائب
•نصت المادة ٢٠ (انه لا تفرض الضرائب والرسوم الا عند الحاجة وعلى اساس من العدل وانه لايجوز فرضها او تعديلها او الغاءها او الاعفاء منها الا بموجب نظام خاص)

الحرية الاقتصادية مع إشراف الدولة على النشط التجاري
•نصت المادة ١٧ المملكة ورأس المال والعمل ،مقومات اساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة ،وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الاسلامية

حرية المشاركة في الاعمال المالية والاقتصادية
•تسعى المملكة الى ضمان مشاركة جميع الموطنين والمقيمين في الاعمال المالية وتفتيت الثروة وعدم تركزها في يد فئة معينة

الاكتفاء الذاتي للدولة
•تسعى المملكة الى تحقيق اكتفاء ذاتي وتقليل الاعتماد على الاستيراد وزيادة الانتاج وخلق سوق اسلامية مشتركة

مشاركة المرأة في سوق العمل
• لا تمانع المملكة من دخول المرأة لسوق العمل حسب ضوابط الشريعة الاسلامية

ملاحظة:
التفصيل
المدرج ادناه هو عبارة عن نص شبه كامل للوحدة جرى تقسيمه على شكل شرائح ، وتلوين بعض الجمل المهمة والبارزة ،حتى تساعد على الاستذكار بشكل افضل .

ملاحظة: **التفصيل** المدرج ادناه هو عبارة عن نص شبه كامل للوحدة جرى تقسيمه على شكل شرائح ، وتلوين بعض الجمل المهمة والبارزة ،حتى تساعد على الاستذكار بشكل افضل .

مع تحيات السفياني

الجامعة السعودية الالكترونية
Saudi Electronic University

الخريطة الذهنية التفاعلية الوحدة العاشرة

القانون الدستوري ١٠

٢٠١٨

وجود هذه الايقونة ( ) يدل على وجود تفصيل أكثر في الصفحات التالية

أولاً: مفهوم السلطة وعلاقتها بالقانون

يتمثل مفهوم السلطة من خلال ثلاث مستويات

١ القوة

٢ القانون

٣ الشرعية

ثانياً: مبدأ الفصل بين السلطات

يقوم على ٣ مرتكزات

تقسيم السلطات العامة في الدولة

• إلى ثلاث سلطات السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية

تحديد الأشخاص القائمين على إدارة كل سلطة

قيام كل سلطة بمراقبة السلطات الأخرى

صور مبدأ الفصل بين السلطات

- الفصل الجامد بين السلطات
- الفصل المرن بين السلطات

مزايا الفصل بين

انتقادات وجهت

ثالثاً: توزيع السلطات في المملكة العربية السعودية

السلطة التنظيمية (التشريعية)

- مجلس الشورى
- مجلس الوزراء

السلطة التنفيذية

- الملك
- مجلس الوزراء

السلطة القضائية

- محكمة الدرجة الأولى
  - محاكم الدرجة الاولى (المحاكم العامة، والمحاكم الجزائية، ومحاكم الأحوال
- محكمة الاستئناف
- المحكمة العليا

ملاحظة:
التفصيل
المدرج ادناه هو عبارة عن نص شبه كامل للوحدة جرى تقسيمه على شكل شرائح ، وتلوين بعض الجمل المهمة والبارزة ،حتى تساعد على الاستذكار بشكل افضل .

مع تحيات السفياني

الجامعة السعودية الالكترونية
Saudi Electronic University

الخريطة الذهنية التفاعلية

القانون الدستوري

الوحدة الحادية عشر

١١

وجود هذه الايقونة ( ) يدل على وجود تفصيل أكثر في الصفحات التالية

٢٠١٨

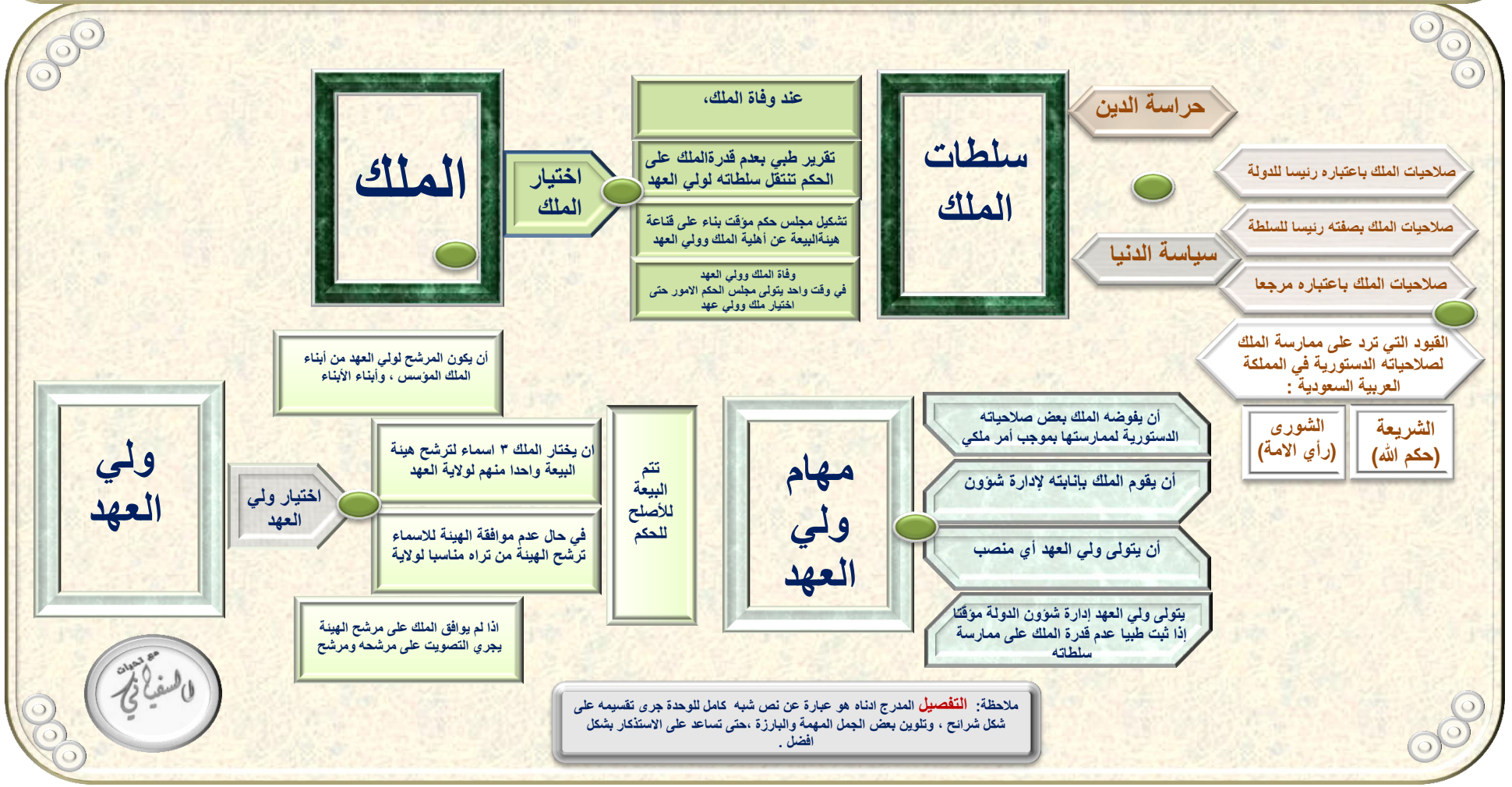

ملاحظة: التفصيل المدرج ادناه هو عبارة عن نص شبه كامل للوحدة جرى تقسيمه على شكل شرائح ، وتلوين بعض الجمل المهمة والبارزة ،حتى تساعد على الاستذكار بشكل افضل .

تشكيل مجلس الوزراء

- رئيس مجلس الوزراء
- نواب رئيس مجلس الوزراء
- الوزراء العاملون و وزراء الدولة
- مستشارو الملك

شروط العضوية في مجلس الوزراء، ومدتها

اجتماعات مجلس الوزراء

مجلس الوكلاء ثم نشأة مجلس الوزراء

صلاحيات مجلس الوزراء في الشؤون الداخلية للدولة

- اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون التنظيمية
- اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون التنفيذية
- اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون المالية

صلاحيات مجلس الوزراء في الشؤون الخارجية للدولة

صلاحيات عضو مجلس الوزراء

- حقوق وواجبات عضو مجلس الوزراء

صلاحيات رئيس مجلس الوزراء

- يترأَّس اجتماعات مجلس الوزراء، وينوب عنه أحد نائبيه في حالة غيابه
- يقوم بتعيين أعضاء مجلس الوزراء، وإعفائهم من مناصبهم، وقبول استقالاتهم بأمر ملكي
- يقوم بمحاسبةِ الوزراء عن إدارتهم لكافة الشؤون المتعلقة بوزاراتهم
- التوقيع على كافة قرارات مجلس الوزراء، والأمر بتبليغها إلى الجهات صاحبة الاختصاص
- مراقبة تنفيذ الأنظمة والقرارات التي تصدر عن مجلس الوزراء
- استلام تقرير سنوي من جميع الوزارات، والأجهزة الحكومية،

ملاحظة: التفصيل المدرج ادناه هو عبارة عن نص شبه كامل للوحدة جرى تقسيمه على شكل شرائح ، وتلوين بعض الجمل المهمة والبارزة ،حتى تساعد على الاستذكار بشكل افضل .

مع تحيات ال السفياني

مجلس الشورى

نشأة مجلس الشورى

مجلس الشورى ١٣٤٥ ثم | المجلس الاستشاري١٣٤٣ | المجلس الأهلي ١٣٤٣

تشكيل مجلس الشورى

عدد الاعضاء ١٥٠عضو منهم ٢٠%نساء لمدة ٤ سنوات

شروط العضوية

- سعودي الجنسية
- مشهود له بالصلاح
- لايقل عمره عن

فقدان العضوية

- اسباب تعود لارادة العضو (طلب اعفاء)
- اسباب خارجة عن ارادة العضو (اسقاط عضوية)

اختصاصات مجلس الشورى

- مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها
- دراسة الأنظمة، واللوائح، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها
- تفسير الأنظمة
- مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حِياله
- اقتراح مشاريع الأنظمة
- اختصاص رقابي

تابع الوحدة ١٣

تابع الوحدة ١٣

اختصاصات رئيس مجلس الشورى

- ميع أعمال المجلس.
- تمثيل المجلس في علاقاته مع الأشخاص، والهيئات في الداخل
- رئاسة اجتماعات المجلس، والهيئة العامة للمجلس واللجان التي يحضرها، ودعوتهم لعقد جلسة طارئة عندما يتطلب الأمر ذلك
- رفع تقرير سنوي إلى الملك، يلخص ما قام به المجلس من أعمال،
- رفع اقتراحات المجلس إلى الملك، حول أنظمة جديدة، أو تعديل

يقوم نائب رئيس مجلس الشورى بمعاونة رئيس المجلس في حالة حضوره، ويتولى صلاحياته في حالة غيابه،

اختصاصات الأمين العام لمجلس

- الإشراف على تحرير المحاضر
- إبلاغ الأعضاء بمواعيد الجلسات وجدول الأعمال
- القيام بكافة الأعمال التي تُحال إليه من المجلس، أومن الهيئة العامة، أو من رئيس
- الإشراف على شؤون المجلس المالية والإدارية التي يكون مسؤولاً عنها أمام مجلس الشورى

اختصاصات الهيئة العامة لمجلس الشورى

- وضع الخطة العامة للمجلس،
- وضع جدول أعمال جلسات المجلس
- إصدار القواعد اللازمة لتنظيم أعمال المجلس، وأعمال لجانه
- الفصل فيما يُحيله إليها رئيس المجلس أو المجلس من اعتراضات

حقوق أعضاء مجلس الشورى

- يحصل عضو مجلس الشورى خلال مدة عضويته على مكافأة شهرية، قدرها ثلاثة وعشرون ألف ريال سعودي،
- يُصرف لعضو مجلس الشورى بعد اختياره مباشرةً مبلغ مالي مقطوع، يكون شاملاً لقيمة السيارة التي تؤمن للعضو،
- يتمتع عضو مجلس الشورى بإجازة عادية سنوية قدرها خمسة وأربعون يوماً

واجبات أعضاء مجلس الشورى

- الالتزام التام بالحيادية والموضوعية في كل ما يمارسه من أعمال داخل المجلس
- الانتظام في حضور جلسات المجلس ولجانه
- ألاَّ يستغل عضويته في مجلس الشورى لتحقيق مصلحة خاصة
- ألاَّ يجمع بين عضوية المجلس، وأي وظيفة حكومية أخرى، أو إدارة شركات

ملاحظة: التفصيل المدرج ادناه هو عبارة عن نص شبه كامل للوحدة جرى تقسيمه على شكل شرائح ، وتلوين بعض الجمل المهمة والبارزة ،حتى تساعد على الاستذكار بشكل افضل .

أجهزة الرقابة

١ المبادئ العامة للنظام القضائي السعودي

- الالتزام بالأحكام الشرعية، واستقلالية القضاء
- كفالة حق التقاضي، والمساواة بين المتقاضين
- تعدد درجات التقاضي
- علنية جلسات المحاكم
- مجانية التقاضي

٢ التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية

المحكمة العليا

رئيس وعدد كافٍ منالقضاة بدرجة رئيس محكمة استئناف

وتتولى المحكمة العليا – بالإضافة إلى الاختصاصات المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية - مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها في القضايا التي تدخل ضمن ولاية القضاء العام، وذلك في الاختصاصات الآتية الواردة حصراً في المادة (١١) من نظام القضاء والتي تشمل:
مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف، بالقتل أو القطع أو الرجم أو القصاص في النفس أو فيما دونها.
مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف، المتعلقة بقضايا لم ترد في الفقرة السابقة أو بمسائل إنهائية ونحوها، وذلك دون أن تتناول وقائع القضايا، متى كان محل الاعتراض على الحكم احد من الخيارات ادناه (في التفصيل المدرج)

محاكم الاستئناف

في كل منطقة محكمةَ استئناف أو أكثر، تباشر أعمالها من خلال دوائر متخصصة، تؤلف كل دائرة منها من ثلاثة قضاة، باستثناء الدائرة الجزائية التي تنظر في قضايا القتل والقطع والرجم والقصاص في النفس، أو فيما دونها فتُؤلَّف من خمسة قضاة، ويكون لكل دائرة رئيس.
أما الدوائر التي تباشر من خلالها محكمة الاستئناف عملها، فقد حددتها المادة (١٦) من نظام القضاء لتشمل:
الدوائر الحقوقية والدوائر الجزائية ودوائر الأحوال الشخصية والدوائر التجارية والدوائر العمالية. وتتولى محاكم الاستئناف النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من محاكم الدرجة الأولى،

محاكم الدرجة الأولى

- المحاكم
- المحكمة
- المحاكم التجارية والعمالية
- محكمة الأحوال الشخصية

٣ المجلس الأعلى للقضاء

اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء

- رئيس المحكمة العليا
- وكيل وزارة العدل
- أربعة قضاة متفرغين بدرجة رئيس محكمة استئناف
- رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام
- ثلاثة أعضاء، يتوافر فيهم ما يشترط في قاضي استئناف

مع تحيات آل السفياني

٤ شؤون القضاة

- شروط تعيين القضاة
- نقل القضاة وندبهم وإجازاتهم
- انتهاء خدمة القضاة

الجامعة السعودية الالكترونية
Saudi Electronic University

القانون الدستوري

الخريطة الذهنية التفاعلية

الوحدة الخامسة عشرة

١٥

٢٠١٨

ملاحظة: التفصيل المدرج ادناه هو عبارة عن نص شبه كامل للوحدة جرى تقسيمه على شكل شرائح ، وتلوين بعض الجمل المهمة والبارزة ،حتى تساعد على الاستذكار بشكل افضل .

الأنظمة والمؤسسات المكملة للنظام الدستوري في المملكة

ديوان المظالم (المحكمة الادارية)

نشأة الديوان

أنشئت شعبة المظالم بديوان مجلس الوزراء عام ١٣٧٣ ه
وفي عام ١٣٧٤ هـ، صدر مرسوم ملكي رقم ٢/١٣/٨٧٥٩ بتاريخ ١٧/٩/١٣٧٤
إلى ديوان مستقل بذاته باسم « ديوان المظالم »، اوفي عام ١٤٠٢ صدر نظام جديد لديوان المظالم اعتبره هيئة قضاء إداري مستقلة ترتبط مباشرة بالملك، ثم صدر نظام جديد لديوان المظالم عام ١٤٢٨ هـ

تشكيل ديوان المظالم

يتألف ديوان المظالم من رئيس بمرتبة وزير ونائب رئيس أو أكثر وعدد كاف من القضاة، ويلحق به العدد اللازم من الباحثين والفنيين والإداريين ونحوهم، كما يتم تعيين نواب رئيس الديوان بأمر ملكي ممن تتوفر فيهم شروط شغل درجة رئيس محكمة استئناف

رئيس الديوان

يتولى تنظيم العمل بالديوان، ويكون رئيس الديوان المشرف الأعلى على سياسة الديوان وأعماله ويتولى الإشراف الإداري والمالي عليه،وهو المسؤول عن الديوان أمام الملك

نائب رئيس الديوان

تعيينه وإنهاء خدماته بأمر ملكي وهو يعاون الرئيس في إدارة أعمال الديوان ضمن حدود الصلاحيات المخول له في المرسوم الملكي بتعيينه، وينوب عن الرئيس في مهامه

الفرق بين القضاة والفنيين والاداريين

أعضاء الديوان من القضاة يخضعون في تعيينهم، وترقيتهم، وإحالتهم على التقاعد لنفس الشروط المقررة في نظام القضاء

تسري على موظفي الديوان ومستخدميه - من غير القضاة - أحكام أنظمة الخدمة المدنية،

المحكمة الإدارية العليا

تتكون هذه المحاكم من رئيس، وعدد كافٍ من القضاة، وتباشر اختصاصاتها من خلال دوائر متخصصة من ثلاثة قضاة، ويجوز أن تكون من قاضٍ واحد.

الدعاوى المتعلقة بالحقوق المقررة في نظم الخدمة المدنية والعسكرية، والتقاعد لموظفي الحكومة ومستخدميها، والأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة المستقلة، أو ورثتهم والمستحقين عنهم.
دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية التي يقدمها ذوو الشأن، .
دعاوى التعويض التي قدمها ذوو الشأن عن قرارات، أو أعمال جهة الإدارة.
الدعاوى المتعلقة بالعقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها.
الدعاوى التأديبية التي ترفعها الجهة المختصة.
المنازعات الإدارية الأخرى.
طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية، وأحكام المحكّمين الأجنبية

محاكم الاستئناف الإدارية

تتكون هذه المحاكم من رئيس، وعدد كافٍ من القضاة لا تقل درجتهم عن درجة قاضي استئناف، وتباشر هذه المحاكم اختصاصاتها من خلال دوائر متخصصة من ثلاثة قضاة.

تتولى محاكم الاستئناف الإدارية النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من المحاكم الإدارية، وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم وفق الإجراءات المقررة نظاماً

المحاكم الإدارية

وتؤلف من رئيس وعدد كاف من القضاة بدرجة رئيس محكمة استئناف ويكون للمحكمة الإدارية العليا هيئة عامة برئاسة رئيس المحكمة وعضوية جميع قضاتها، ويكون أقدم قضاتها نائباً له عند غيابه. وتنعقد الهيئة برئاسة الرئيس أو نائبه، ولا يكون انعقادها نظامياً إلا إذا حضره ثلثا أعضائها

تختص المحكمة الإدارية العليا بالنظر في الاعتراضات على الأحكام التي تصدرها محاكم الاستئناف الإدارية، إذا كان محل الاعتراض على الحكم ما يأتي:
مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، أو الأنظمة التي لا تتعارض معها، أو الخطأ في تطبيقها، أو تأويلها، بما في ذلك مخالفة مبدأ قضائي تقرر في حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا.
صدوره عن محكمة غير مختصة.
صدوره عن محكمة غير مكونة وفقاً للنظام.
الخطأ في تكييف الواقعة، أو في وصفها
فصله في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين طرفي الدعوى. وغيرها

مجلس القضاء الإداري

- رئيس ديوان المظالم رئيساً
- أقدم نواب رئيس الديوان عضواً
- رئيس المحكمة الإدارية العليا عضواً
- أربعة قضاة ممن يشغلون درجة قاضي استئناف

اختصاصات مجلس القضاء الإداري

النظر في شؤون القضاة الوظيفية، إصدار اللوائح المتعلقة بشؤون القضاة الوظيفية بعد موافقة الملك عليها.إصدار لائحة للتفتيش القضائي.إنشاء محاكم وفق الأسماء المنصوص عليها في المادة التاسعة من نظام ديوان المظالم، أو دمجها، أو إلغاؤها، وتحديد اختصاصها المكاني والنوعي.
الإشراف على المحاكم والقضاة .تسمية رؤساء محاكم الاستئناف، ومساعديهم ،إصدار قواعد تنظم اختصاصات وصلاحيات رؤساء المحاكم ومساعديهم ،تنظيم أعمال الملازمين القضائيين.تحديد الأعمال القضائية النظيرة المطلوبة لشغل الدرجات القضائية

تم الانتهاء من المقرر ولله الحمد

تم إعداد الشرائح بواسطة الصفحاتي